الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

تونس في 14 سبتمبر 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه الى السيد وزير المالية

الموضوع: بخصوص تواتر عمليات رفض صرف عملة صعبة في الفروع البنكية

.

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

على اثر توصلنا بشكوى من طرف أحد مواطنينا بالخارج بخصوص الصعوبات التي اعترضته لدى محاولاته تصريف مبلغ زهيد بالعملة الصعبة الى الدينار وامتناع ثلاثة فروع بنكية بالعاصمة عن القيام بعملية الصرف، قمنا بطلب شهادة المواطنين الذين تعرضوا لمواقف مشابهة خلال هذه الصائفة. وفوجئنا بالعدد الهائل من الشهادات بخصوص رفض فروع بنكية لتصريف مبالغ متفاوتة بالعملة الصعبة في جهات عديدة من الجمهورية ولدى بنوك تجارية مختلفة.

أسباب الرفض تراوحت حسب تلك الشهادات بين نقص السيولة لدى الفروع المذكورة، وعدم التعامل مع العملات الاخرى غير الدولار واليورو، واشتراط تصريح دخول العملة لدى الديوانة، وتعطل المنظومة، وعدم التوفر على اسعار الصرف المحينة. ولكن العديد من الشهادات نقلت عن موظفي البنك وجود تعليمات من اداراتهم المركزية بعدم القيام بعمليات صرف.

وفي كل الحالات، فان تواتر حصول مثل هذه الحالات من رفض صرف عملات أجنبية في فروع بنكية لصالح مواطنين أو سواح قادمين من الخارج، بالإضافة لكونه تعطيل غير مبرر لهؤلاء المواطنين ولضيوف تونس، فانه أمر مستغرب جدا في ظل حاجة البلاد الماسة للعملة الصعبة، في وقت تقلصت مدخرات البلاد منها الى 70 يوما من الواردات حسب آخر الأرقام المصرح بها.

من ناحية أخرى، فقد ثبت من شهادات عديدة أن امتناع الفروع البنكية عن الصرف يدفع الكثيرين الى التوجه فورا الى السوق السوداء حيث تتوفر السيولة والأسعار المحينة. وهو ما يجعل من هذا السلوك من طرف بعض الفروع البنكية دافعا لتشجيع سوق الصرف السوداء، في ظل التقديرات المثيرة التي وردت في تقرير للبنك المركزي بأن 9% فقط من العملة الصعبة التي تدور في البلاد تدخل البنوك والباقي يتبخر،

وبناء على ما ذكر، نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب الموقر بالإجراءات التي قمتم باتخاذها أو تنوون اتخاذها من أجل ضمان توفر خدمة صرف العملات الأجنبية المعروفة في كل الفروع البنكية وتحسين الخدمة المقدمة وردع أي تجاوزات تحصل في هذا الإطار وتمكين الحرفاء من آلية للتشكي في حالة تعرضهم لموقف امتناع عن القيام بعملية صرف.

كما نطلب منكم مدنا بالخطوط العريضة لخطة الحكومة لتعزيز مخزون العملة الصعبة الذي وصل الى مستوى كارثي.

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989902
البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
ا ع .التمويل/ س م/ ش ع/ 04-10-2018

من وزير المالية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

(الديوان)

***

الموضوع : سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عماد الدايمي.

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 21 سبتمبر 2018 الوارد على وزارة المالية تحت عدد 111 بتاريخ 24 سبتمبر 2018.

***

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي تقدم به النائب السيد عماد الدايمي بخصوص رفض صرف عملة صعبة في الفروع البنكية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن تعاطي الصرف اليدوي من قبل البنوك يخضع لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 4 لسنة 2008 المؤرخ في 03 مارس 2008. ووفقا لهذا المنشور فعلى مكاتب الصرف المعنية إعلام العموم بسعر صرف الدينار عند الشراء والبيع.

وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال والنصوص المطبقة له يوجب على الوسطاء المقبولين التثبت من هوية كل شخص عرضي يجري لديهم عملية بالعملة الأجنبية تعادل قيمتها أو تفوق ما يعادل 5000 دينار وإعلام البنك المركزي التونسي بذلك.

وفيما يتعلق بآلية التبليغ في حالة تعرض بعض الأشخاص الطبيعيين عن القيام بعملية صرف فإن التشريع البنكي الجاري به العمل يفرض وجود موظف مصرفي لتلقي تشكيات المواطنين.

وبخصوص خطة الحكومة لتعزيز مخزون العملة الصعبة فقد تم اتخاذ إجراءات قصد الحد من توريد البضائع التي تعتبر غير ضرورية كما تم اتخاذ اجراء فتح مكاتب صرف بدوي من قبل الأشخاص الطبيعيين قصد تعبئة الموارد من العملة الموجودة بالسوق الموازية مع تشديد عمليات المراقبة من قبل مصالح الديوانة عند الدخول والخروج إلى البلاد التونسية.

و السـلام

وزير المالية

محمد رضا شلغوم